

الموضوع: سؤال موجه الى الحكومة اللبنانية بكامل اعضائها . وبشكل خاص رئيس الحكومة السيد نجيب ميقاتي، ووزير الاشغال العامة والنقل الدكتور علي حمية ووزير الداخلية والبلديات القاضي بسام وزير الطاقة الدكتور وليد فياض حول غرق الطرقات والاضرار التي لحقت بالمواطنين واملاكهم جراء العاصفة والامطار والفياضانات والسيول التي حصلت وادت الى وفاة اربعة اشخاص واضرار في الاملاك العامة والخاصة .

حيث أنه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تأتي تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنه يحق لنائب أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء،

وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب قد نصّت على أن السؤال الخطي يُوجّه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطياً في مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها السؤال،

وحيث أنه بالاستناد الى ما تقدم، ونتيجة لغرق الطرقات والاضرار التي لحقت بالمواطنين واملاكهم جراء العاصفة والامطار والفياضانات والسيول التي حصلت وادت الى وفاة اربعة اشخاص واضرار في الاملاك العامة والخاصة .

وحيث انه ومنذ بداية فصل الشتاء وعند كل عاصفة تحصل تغرق الشوارع الرئيسية والطرقات الدولية وتتحول إلى أنهار ومستنقعات في كافة المناطق اللبنانية ساحلاً وجبلاً جراء هطول الأمطار التي تساقطت بغزارة . وقد تكونت البرك والبحيرات وارتفع منسوب المياه في بعض الطرقات الداخلية .

فقد أغرقت السيول الطرقات الداخلية في منطقة الميناء (طرابلس) والمنية والبدوي (قضاء المنية الضنية شمال لبنان) فترك الاهالي سياراتهم بالشوارع ونجو بأنفسهم من الجرف المائي . وأمتلأت الطرق بالحجارة والوحول والصخور وحصلت انهيارات عدة على الطرقات في الضنية وزغرتا - اهدن وتحولت البيوت الى برك للسباحة . كما واجتاحت المياه المطاعم والمقاهي في قضائي البترون وجبيل .

كما فاض نهر بيروت وغرقت السيارات وآليات الدفاع المدني وعلق المواطنين داخل سياراتهم ودخلت المياه والوحول الاماكن السياحية والسكنية والمحلات التجارية وتحول الاوتستراد الى مستنقع للمياه . وبالتوازي تجمعت المياه داخل نفق بمحمدون باتجاه البقاع وغرقت السيارات والمواطنين داخله .

وفي محلة نهر الكلب حاصرت المياه باصين مدرسة وبداخلهم 64 تلميذاً وعملت عناصر الدفاع المدني الى سحبهم وتم نقل احدى التلميذات الى المستشفى لتلقي العلاج نتيجة الاذى الذي لحق بها . كما ادى الاهمال الى تجمع المياه داخل مستشفى قلب يسوع في الحازمية

كما أدت هذه الفيضانات والسيول إلى زحمة سير خانقة علق بسببها عشرات المواطنين في سياراتهم، فيما تسببت مياه الأمطار بفوضى عارمة في المدن وعلى الطرقات الدولية .

كما وادت هذه العاصفة والسيول الى وفاة اربعة اطفال من التابعة السورية باهتار سطح غرفة نتيجة السيول في بلدة حميص شمال لبنان نتيجة انجراف التربة. بالاضافة الى الاضرار المادية في الاملاك العامة والخاصة. وبينت هذه العاصفة فشل السلطات اللبنانية والوزارات المعنية والمختصة وعدم استعدادها بالتحضير لموسم الشتاء وما قد ينتج عنه . لاسيما الطرق الرئيسية ومنظومات تصريف المياه وقنوات الصرف الصحي.

كما وتسببت العاصفة المطرية والسيول في الشوف، باهتارات صخرية وارتابية، ادت الى انقطاع طريق بيت الدين كقرقطة الرئيسية، وطريق الجاهلية سرجبال كفرحيم وقطع طريق ديربابا كفرقاود وذلك نتيجة عدم بناء الجدران الدعم وتنظيف الاقنية وسواقي المياه من قبل الوزرات والبلديات المعنية سيما انها ليست المرة الاولى التي تحصل فيها مثل هذه الانجرافات والانهيارات

كما تسبب الطقس بمحوادث وانزلاقات على طرق عديدة اهمها بين معاصر بيت الدين ودير القمر، حيث انقلبت سيارة من الطريق الى الوادي المنحدر وجرح سائقها وايضا بين دير القمر وكفرحيم. وذلك ايضا نتيجة عدم اقامة الجدران على جانبي الطريق من قبل الوزرات والبلديات المعنية .

وبالرغم من الخسارة البشرية والخسائر المادية التي نتجت عن العاصفة لم تقم السلطات المعنية والوزارات والادارات المختصة من وزارة اشغال عامة ووزارة داخلية وبلديات وادارات مختصة بما يتوجب عليها لتلافي الوقوع مرة جديدة بهذه الكوارث.

وبما انه من المتعارف عليه والمعتمد ان الوزرات المختصة تقوم بتلزم متعهدين وشركات مختصة للقيام ببعض المشاريع والاشغال ومن بينها تنظيف المجاري ورفع النفايات والكنس واصلاح الطرقات وتنفيذ هذه الاشغال والاعمال وفق جدول شروط معينة يقتضي الالتزام بها والكشف عليها للتأكد من تنفيذها وفق دفتر شروط معين .

وبما ان تنفيذ الاعمال والاشغال العامة فيما لو حصل وفق شروط فنية وهندسية صحيحة وفيما لو تم الالتزام بمعايير وشروط معينة لما كانت حدثت الكارثة بعد كل عاصفة وهطول امطار .

وحيث انه من ضمن وظائف وواجبات البلديات إدارة الشؤون المتصلة بالصحة العامة والتمدّن والبناء والخدمات العامة والأمن وتنظيم الطرقات وتخطيطها وتوسيعها وتنظيفها والتخلص من النفايات ، ووضع التصاميم العائدة للبلدة والمخطط التوجيهي العام (بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني)، وإنشاء المجاري ومصارف النفايات ...

ومن ضمن المهام الموكلة الى رئيس المجلس البلدي ان يقوم بتنفيذ قرارات المجلس البلدي... وهو يمنح رخص البناء والسكن والإعلانات ورخص حفر الطرقات من أجل التهيئة لإمدادات الكهرباء والقنوات الصحيّة وأسلاك الهاتف...

وحيث انه من خلال مراجعة الكارثة التي وقعت والنتائج والاضرار التي لحقت بالاملاك العامة والخاصة وبحياة المواطنين وتهديد سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم يتبين انه ووفقاً للصلاحيات والواجبات الواقعة والمنوطة بالوزارات والادارات والمديريات المختصة لم تقم بما يتوجب عليها قانوناً واركتبت تقصير واهمال يتمثل بتنفيذ ومراقبة تنفيذ الاشغال العامة وعدم القيام بأعمال صيانة الطرق وبكافة الاعمال المتعلقة بسلامة الطرق العامة والحفاظ عليها وأعمال إعادة بناء الجدران والعبارات ، كما لم تقم بأعمال الاقنية وتسوية الجوانب وإزالة التعديات والاشياء التي تعرقل السير (أشجار- حيوانات ميتة - انهيارات على الطرق...). كما لم تقم بالكشف على حالة الطرق وجمع المعلومات المتعلقة بصيانتها وسلامتها والتعديات عليها ومراقبة فرق الصيانة . ولم تقم باعمال تصريف مياه الامطار كما ان اهمالها وتقصيرها وصل الى حد عدم القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالطرقات وبصيانتها وسلامتها والتعديلات عليها، والمخالفات للارتفاقات المتعلقة بها.

كما ان مسؤولية الوزارات والادارات والمراجع تقوم على عدم رفع الأتربة والحصى والأوساخ وتنظّف المجاري بدلاً ولم تقم باتخاذ اجراءات احترازية تحسباً لأيّة فيضانات .

وحيث ان وزارة الاشغال العامة ووزارة الطاقة والبلديات المعنية ومجلس الانماء والاعمار والدارارات والمديريات المختصة وصاحبة الصلاحية لم تقم بما يتوجب عليها حسب القوانين والانظمة ولناحية الالتزام بالشروط الفنية والهندسية والمعايير المعتمدة في معظم دول العالم والواجب اعتمادها في صيانة وتأهيل الطرقات والبنى التحتية كما لم تقم بالكشف على لبنى التحتية والاشغال المنفذة فيما لو كان هناك من اشغال منفذة .

وبناءً لما تقدم،

نتوجه إلى الحكومة بشكل عام ولرئيس الحكومة السيد نجيب ميقاتي ولوزير الأشغال العامة والنقل الدكتور علي حمية ولوزير الداخلية والبلديات القاضي بسام ولوزير الطاقة الدكتور وليد فياض بشكل خاص بالسؤال التالي:

- 1- ما هي الخطوات التي قامت بها الوزارات والادارات المعنية لتلافي وقوع هذه الكوارث والانهيارات التي ادت للخسائر البشرية والخسائر المادية التي طالت المواطنين والاملاك العامة والخاصة ؟
- 2- هل قامت وزارة الأشغال العامة ووزارة الطاقة بواجباتها ومسؤولياتها لجهة تنظيف المجاري ورفع النفايات والكنس واصلاح الطرقات وتنفيذ هذه الأشغال في الاوقات ووفق الشروط المناسبة ؟
- 3- هل قامت الوزارات المختصة بالتحقق والتأكد من تنفيذ المتعهدين بواجباتهم وفق الشروط الفنية والهندسية التي على اساسها تم تلزيهم ؟
- 4- هل قامت وزارة الداخلية والبلديات المختصة بواجباتها بحماية المواطنين على الطرقات العامة وتنظيمها وتخطيطها وتوسيعها وتنظيفها والتخلص من النفايات ، ومراقبة اماكن وضع الاعلانات على الطرقات العامة . وأعمال إعادة بناء الجدران والعبارات ، وبأعمال الاقنية وتسوية الجوانب وإزالة التعديات والأشياء التي تعرقل السير .
- 5- لماذا لم تقم الحكومة والوزارات المعنية بملاحقة والادعاء على المهملين والمقصرين المسؤولين عن الاضرار التي سببتها العواصف المتكررة والتي ادت الى وفاة عدة اشخاص وخسائر مادية في الاملاك العامة والخاصة ؟
- 6-

طالبين تقديم جواب خطي على الأسئلة المذكورة في خلال مهلة أقصاها 15 يوماً، عملاً بالنظام الداخلي لمجلس النواب.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائبة حليلة الفعقور

النائبة سيار

نائب وزير

النائب الباس مراد

الباس مراد